الأمم المتحدة

A/AC.109/2013/5

الجمعية العامة

Distr.: General
14 February 2013
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

أنغيلا

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة عن الإقليم ٣

أولا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية ٤

ثانيا – الميزانية ٦

ثالثا – الظروف الاقتصادية ٦

ألف – لمحة عامة ٦

باء – السياحة ٧

جيم – الخدمات المالية ٧

دال – الزراعة ومصائد الأسماك ٨

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، تشمل المصادر الخاصة بحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي: www.un.org/ar/decolonization/workingpapers.shtml.

120313 120313 13-23411 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

هاء – البنية التحتية ٨
واو – النقل والاتصالات والمرافق العامة ٩
رابعا – الأحوال الاجتماعية ٩
ألف – لمحة عامة ٩
باء – التعليم ١٠
جيم – الصحة العامة ١٠
دال – الجريمة والسلامة العامة ١١
هاء – حقوق الإنسان ١٢
خامسا – البيئة ١٣
سادسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين ١٣
سابعا – مركز الإقليم في المستقبل ١٤
ألف – موقف حكومة الإقليم ١٤
باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة ١٤
جيم – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة ١٥

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: أنغيلا إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وفقا للميثاق، تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم أليستاير هاريسون (٢٠٠٩-٢٠١٣).

الجغرافيا: يقع الإقليم على بُعد ٢٤٠ كيلومترا إلى الشرق من بورتوريكو، و ١١٣ كيلومترا إلى شمال غرب سانت كيتس ونيفس، و ٨ كيلومترات إلى الشمال من سينت مارتن/سانت مارتن. وتضاريس الإقليم منبسطة نسبيا تتخللها هضاب قليلة متموجة بارتفاع أقصاه ٢١٣ قدما.

مساحة الأرض: ٩٦ كيلومترا مربعا. وتمتد الجزيرة الرئيسية طولا على مسافة أقصاها ٢٦ كيلومترا وعرضا على مسافة أقصاها ٥ كيلومترات.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ١٧٨ ٩٢ كيلومترا مربعا[أ].

عدد السكان: ٥٠٠ ١٥ (تقديرات عام ٢٠١٢).

اللغات: يتكلم الإنكليزية ٩٩ في المائة من السكان. ويتكلم البعض أيضا الإسبانية والصينية.

العاصمة: ذي فالي.

رئيس حكومة الإقليم: الوزير الأول هيوبرت ب. هيوز.

الانتخابات: جرت آخر انتخابات في شباط/فبراير ٢٠١٠؛ ومن المقرر إجراء الانتخابات المقبلة في عام ٢٠١٥.

الأحزاب السياسية الرئيسية: جبهة أنغيلا المتحدة وحركة أنغيلا المتحدة.

الهيئة التشريعية: مجلس النواب.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٧٥٠ ١٣ دولار من دولارات الولايات المتحدة (تقديرات عام ٢٠١٠).

الاقتصاد: السياحة والخدمات المالية والتحويلات.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

معدل البطالة: ٨ في المائة (تقديرات عام ٢٠١٠).

الوحدة النقدية: دولار شرق الكاريبي، وله سعر صرف ثابت مقابل دولار الولايات المتحدة يبلغ ٢,٧٠ تقريبا.

لمحة تاريخية موجزة: الأراواك هم السكان الأصليون لهذا الإقليم الذي استعمره المستوطنون البريطانيون والأيرلنديون في عام ١٦٥٠، وارتبط دوريا بسانت كيتس ونيفس وبهياكل إقليمية مختلفة. وفي عام ١٩٨٠، أصبح الإقليم تابعا للمملكة المتحدة.

(أ) بيانات مأخوذة من مشروع ”Sea Around Us“، الجاري تنفيذه بالتعاون بين جامعة بريتيش كولومبيا ومجموعة بيو لحماية البيئة (www.seaaroundus.org).

أولا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ – ينص مرسوم دستور أنغيلا، الذي دخل حيز النفاذ في عام ١٩٨٢ وعُدِّل في عام ١٩٩٠، على أن حكومة أنغيلا تتألف من الحاكم والمجلس التنفيذي ومجلس النواب. ويتولى الحاكم الذي يعيِّنه التاج البريطاني، المسؤولية عن الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي (بما في ذلك دائرتا الشرطة والسجون)، والخدمات المالية الدولية وتنظيمها، والتعيينات في وظائف الخدمة العامة، وتطبيق أحكام الخدمة العامة وشروطها على موظفي الحكومة. ويتعيّن على الحاكم أن يتشاور مع المجلس التنفيذي ويتصرف وفقا لمشورته فيما يتعلق بجميع المسائل الأخرى. وفي الوقت نفسه، ينص المرسوم على أن التاج البريطاني يحتفظ بسلطة سن القوانين، بمشورة مجلس الملكة الخاص، لبسط السلام والنظام والحوكمة الرشيدة في أنغيلا.

٢ – ويتألف المجلس التنفيذي للإقليم من الوزير الأول ووزراء آخرين لا يزيد عددهم على ثلاثة وزراء، وعضوين بحكم المنصب (النائب العام ونائب الحاكم). ويتصرف الحاكم بصفته رئيس المجلس. ويُنتخب مجلس النواب لفترات مدة كل منها خمس سنوات، ويضم رئيس المجلس، وأعضاء لا يزيد عددهم على سبعة أعضاء يُنتخبون من دوائر انتخابية لكل منها ممثل واحد، ونفس العضوين المنضمين إلى المجلس التنفيذي بحكم منصبيهما، وعضوين يعيّنهما الحاكم، أحدهما بمشورة الوزير الأول والثاني بعد التشاور مع الوزير الأول وزعيم المعارضة، حسب الاقتضاء.

٣ – وقد أسفرت الانتخابات العامة التي أجريت في أنغيلا في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٠ عن تغيير تشكيلة الحكومة من جبهة أنغيلا المتحدة إلى حركة أنغيلا المتحدة بقيادة هيوبرت ب. هيوز.

٤ – وقانون أنغيلا هو نظام القانون العام المطبق في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إلى جانب جميع التشريعات الموروثة، حتى آب/أغسطس ١٩٧١، عن الدولة المشتركة السابقة، دولة سانت كيتس – نيفس – أنغيلا، والتشريعات المحلية التي سنّت منذ ذلك التاريخ. وتتولى تطبيق القانون المحكمة العليا لشرق الكاريبي، وهي محكمة متنقلة مقرها الرسمي في سانت لوسيا، وتتألف من محكمة استئناف ومحكمة عدل عليا ومحاكم ذات اختصاص جزئي ومحكمة صلح. وينص قانون الأقاليم البريطانية لما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ على منح الجنسية البريطانية لمواطني الأقاليم البريطانية لما وراء البحار.

٥ – وكان يُتوقع الشروع في مناقشات مع المملكة المتحدة بشأن مشروع دستور جديد في عام ٢٠١٠، في وقت توترت فيه العلاقات بين الحاكم وحكومة الإقليم الجديدة بخصوص مسائل الميزانية والمسائل الاقتصادية. وفي عام ٢٠١١، أنشأت أنغيلا فريقا لصياغة دستور

جديد برئاسة هـ. كليفتون نايلز. وذكرت تقارير إعلامية أن مشروعا لنص الدستور قُدّم إلى الحكومة في شباط/فبراير ٢٠١٢، يتضمن العديد من التغييرات المقترح إدخالها على الحكم ومن المرجح جدا أن تصبح من سمات دستور مستقل. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن العمل على إعداد المشروع متواصل.

٦ - وذكرت ممثلة أنغيلا والمستشارة القانونية المستقلة للوزير الأول، في كلمتها أمام الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ بشأن تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار: الواقع الراهن والآفاق، المعقودة في كيتو، في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أن الإقليم يعّد آخر إقليم من أقاليم المملكة المتحدة ينخرط في عملية لتطوير الدستور. وارتأت أن شعب أنغيلا يسير في اتجاه تصادم مباشر مع الدولة القائمة بالإدارة لأنه شهد أسوأ تجلّيات الاستعمار الحقيقي، في مجالات شتى من بينها التطور الدستوري والسياسي والاقتصادي. وعلى الرغم من عدم وجود استطلاع رأي رسمي، فإن الشعب ينحو منحى الاستقلال[(١)].

٧ - وذكرت ممثلة عن مجلس أنغيلا الوطني للمرأة، وهو هيئة تضم أكثر من ٣٥ منظمة نسائية ناشطة، في كلمة ألقتها خلال المناسبة نفسها، أن الاستعمار الذي اتخذ أشكالا جديدة ومتغيرة إنما ازداد بصورة سريعة وكثيفة، و لم يتضاءل. وقالت إن التحرك نحو استرقاق شعب الإقليم يمكن أن ينعكس في الدستور الجديد الذي طال انتظاره، بالنظر إلى أن أنغيلا هي الإقليم الوحيد المتبقي من أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة الذي لم تكتمل لديه عملية الإصلاح الدستوري. ويجب أن تكون تلك العملية موجهة لخدمة الشعب[(٢)].

٨ - وفي ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ومتابعةً للحلقة الدراسية المذكورة، عقد رئيس اللجنة الخاصة اجتماعا مع الوزير الأول في نيويورك لاستشكاف إمكانية تقديم المساعدة في تطوير دستور الإقليم، بطرق من بينها بوجه خاص المساعدة التي يمكن أن يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الصدد. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، أبلغت ممثلة أنغيلا السالفة الذكر اللجنةَ الخاصة بأن لجنةً معنية بالإصلاح الدستوري والانتخابي تحضّر لصياغة مشروع دستور جديد سيتضمن أحكاما من شأنها أن تحد بشكل كبير من سلطات الحاكم. وختمت كلامها

(١) يمكن الاطلاع على النص الكامل للبيان في الموقع التالي:
www.un.org/en/decolonization/pdf/crp_2012_anguilla.pdf.

(٢) يمكن الاطلاع على النص الكامل للبيان في الموقع التالي:
www.un.org/en/decolonization/pdf/dp_2012_anguilla.pdf.

بالقول إن شعب أنغيلا يطلب من اللجنة أن توفر الرقابة والدعم لضمان أن تحترم الدولة القائمة بالإدارة الدستور والمبادئ الديمقراطية العامة (انظر A/AC.109/2011/SR.9)

٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أشار الحاكم إلى أنه حينما يبدي الوزير الأول استعداده لبدء المناقشات بشأن وضع دستور جديد، ستكون حكومة المملكة المتحدة بدورها مستعدة لذلك. وريثما يتم ذلك، يشير المراقبون إلى أن النقاش يتواصل داخل أنغيلا بشأن جدوى إعلان الاستقلال عن المملكة المتحدة.

ثانيا - الميزانية

١٠ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، عرض الوزير الأول ووزير المالية على مجلس النواب ميزانية بمبلغ ١٩٣,١ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي لإدارة شؤون الحكومة في عام ٢٠١٣. وخصص الاتحاد الأوربي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، من جانبه، مبلغ ٣٨,٥ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي (١١,٧ مليون يورو) لأنغيلا في شكل دعم للميزانية، لمساعدة الإقليم على ما يبذله من جهود في سبيل تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية. وقد دُفع القسط الأول البالغ ٣,٦ ملايين يورو بناء على النتائج التي حققتها الحكومة في تنفيذ استراتيجيتها الاقتصادية المتوسطة الأجل. وتتمثل الأهداف العامة لهذه المعونة المقدمة على سبيل الهبة في استعادة استقرار الاقتصاد الكلي وحفز النمو الاقتصادي وتقديم الدعم للتنمية الاجتماعية والحد من الضعف البيئي.

١١ - ولا توجد في أنغيلا ضرائب على الدخل أو التركات أو الأرباح الرأسمالية أو الشركات أو القيمة المضافة أو البضائع والخدمات. وتواصل حكومة الإقليم دراسة هذه المسألة، ولا سيما ما يتعلق بأثر انخفاض الضرائب على اقتصاد الإقليم واحتياطيات القطاع العام.

ثالثا - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٢ - ذكرت تقديرات عامة أن الناتج المحلي الإجمالي للإقليم بلغ في عام ٢٠١٢ حوالي ٢٩٣,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

١٣ - والصناعات الرئيسية في أنغيلا هي السياحة وتأسيس الشركات الخارجية وإدارتها والأعمال المصرفية. ويشكّل قطاع السياحة المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي. ويتأثر اقتصاد أنغيلا إلى حد بعيد بالاقتصاد العالمي وأسعار النفط العالمية وأحوال الطقس. وفي

عام ٢٠١٢، أفادت حكومة الإقليم أن الركود الاقتصادي العالمي أضر باقتصاد أنغيلا، وأن الإقليم يتخذ خطوات لحماية فرص العمل المحلية.

باء – السياحة

١٤ – تضطلع وزارة المالية والتنمية الاقتصادية والاستثمار والتجارة والسياحة بالمسؤولية عن تنفيذ الخطة الرئيسية للسياحة، بينما يتولى كل من مجلس السياحة في أنغيلا ورابطة الفنادق والسياحة في أنغيلا تسويق وترويج المنتَج السياحي للإقليم.

١٥ – وذكرت تقارير إعلامية أن اهتمام مجلس السياحة في أنغيلا، فيما يبذله من جهود إعلانية، ينصب على كندا وأن المجلس شهد زيادة بنسبة ١٧ في المائة في النشاط السياحي الكندي في عام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٣، أبرمت حكومة الإقليم مذكرة تفاهم مع شركة بناء لتشييد فندق جديد في منطقة شول بي، بقيمة بلغت ٢٠ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي.

١٦ – ووافق مصرف التنمية الكاريبي، من جانبه، على تقديم منحة مساعدة تقنية إلى الحكومة تناهز قيمتها ٠٠٠ ٢٤٦ دولار من دولارات الولايات المتحدة لدعم جهود التنمية المستدامة، بما في ذلك إعداد خطة رئيسية للسياحة المستدامة. وأكدت نتائج المشاورات الأولى لأصحاب المصلحة، المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٢، وجود حاجة إلى إجراء تخطيط عمراني وتعزيز الإدارة البيئية.

جيم – الخدمات المالية

١٧ – يوجد في أنغيلا قطاع مالي دولي صغير متخصص في التأمين وصناديق الاستثمار المشتركة وتسجيل العقود الاستئمانية والشركات، وتتولى المملكة المتحدة المسؤولية المباشرة عن تنظيمه. وعلى نحو ما ورد في تقارير سابقة، تدفع الشركات الأجنبية رسوم الترخيص لمزاولة أعمالها في أنغيلا.

١٨ – ومفوضية الخدمات المالية في أنغيلا، المنشأة في عام ٢٠٠٤، هي هيئة تنظيمية مستقلة تركز على منح الرخص، والإشراف عليها، والرصد العام للخدمات المالية، واستعراض التشريعات القائمة المتعلقة بالخدمات المالية، ووضع توصيات لسن تشريعات جديدة، بالإضافة إلى المحافظة على علاقات اتصال مع السلطات التنظيمية الأجنبية والدولية. وسعيا إلى تعزيز الهياكل الأساسية للخدمات المالية الخارجية للجزيرة، قررت المفوضية في عام ٢٠١٢ العمل مع المجلس التنفيذي على إنشاء لجنة يُناط بها التعامل مع متطلبات قانون الولايات المتحدة بشأن الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية.

١٩ - وتظل أنغيلا ملتزمة بتلبية المعايير الدولية المتعلقة بالشفافية وتبادل المعلومات وتقرّ بأن التزامها أمر أساسي لنجاحها بصفتها مركزا للخدمات المالية.

دال - الزراعة ومصائد الأسماك

٢٠ - النشاط الزراعي في أنغيلا محدود النطاق بسبب رداءة التربة وعدم انتظام سقوط الأمطار. ومع ذلك، لا تزال الزراعة تؤّمن جزءا من سبل معيشة السكان المحليين.

٢١ - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، تقدّر حكومة الإقليم أن مجموع كميات الأسماك التي صيدت في عام ٢٠١١ بلغ نحو ٦٤٣ طنا، بقيمة تناهز ٢٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. ويشكّل صيد الأسماك مصدر رزق كبير للعديد من مواطني أنغيلا، إذ يوفّر فرص عمل مباشر لما بين ٢٣٥ شخصا و ٣٠٠ شخص، بالإضافة إلى عدد أكبر ممن يمارسون هذا النشاط على أساس كفافي. وتستغل أنغيلا أقل من ربع مساحة منطقتها الاقتصادية الخالصة الواقعة في شمال الجزيرة.

٢٢ - غير أنه وفقا لتقارير بحث صادرة عن إدارة مصائد الأسماك والموارد البحرية، تواجه الموائل البحرية والأرصدة السمكية القريبة من شواطئ أنغيلا تهديدات نابعة من مصادر ضغط بشرية وطبيعية. وأدى ذلك، بدوره إلى تقهقر سلامة النظام الإيكولوجي البحري وتكامله.

هاء - البنية التحتية

٢٣ - لدى أنغيلا نحو ١٧٥ كيلومترا من الطرق العامة، ٨٠ في المائة منها طرق معبّدة. وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن مستوى تطوير البنية التحتية لا يزال منخفضا نتيجة للانكماش الاقتصادي الأخير. ففي عام ٢٠١١، أُنفق زهاء ١,٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي على إعادة بناء جزء من شارع الملكة إليزابيث بهدف التخفيف من حدة الفيضانات الناجمة عن هطول أمطار خفيفة ومتوسطة، في حين بلغ الإنفاق على تحسين الطريق الرابط بين بريمغين ولايمستون بي ٣٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي.

٢٤ - وتتولى سلطة الموانئ والمطارات في أنغيلا، وهي كيان شبه مستقل ويتمتع بالاكتفاء الذاتي، إدارة عمليات المطار والموانئ على أساس تجاري. ومطار كلايتن ج. لويد الدولي، الواقع على مشارف مدينة ذي فالي، هو المطار الوحيد في الجزيرة، ويوفر الخدمات للطائرات، سواء التجارية أو الخاصة، بما في ذلك قاعدة ثابتة لتقديم خدمات الطيران. وتوجد رحلات جوية بينه وبين المطارات الدولية لأنتيغوا، وسينت مارتن، وبورتوريكو، ذهابا

وإيابا. وعلى نحو ما ورد في تقارير سابقة، أشارت بعثة صندوق النقد الدولي التي زارت الإقليم في عام ٢٠١١، إلى ضرورة تحسين وسائل الوصول إلى الجزيرة جوا وبحرا.

واو – النقل والاتصالات والمرافق العامة

٢٥ – تمثل سيارات الأجرة وسيلة النقل العام الوحيدة في أنغيلا، لكن استئجار السيارات متوافر على نطاق واسع. ولدى أنغيلا نظام هاتفي داخلي حديث مجهّز بالعديد من الوصلات الشبكية الخارجية، بما في ذلك عدة محطات لإعادة البث إلى سينت مارتن/سانت مارتن تعمل بالموجات الدقيقة، ووصلة أرضية تعمل بالألياف الضوئية في جزيرة تورتولا لإيصال المكالمات الدولية، مع وجود منافسة على تقديم خدمات الهاتف المحمول والخطوط الأرضية والإنترنت.

٢٦ – وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن الحكومة أصدرت في عام ٢٠١٢ تكليفا بإجراء دراسة عن إدماج الطاقة المتجددة في برنامج الجزيرة للطاقة. ووفقا لما جاء في تقارير إعلامية، يهدف مشروع تكامل الطاقات المتجددة في أنغيلا إلى التشجيع على وضع إطار قانوني وتنظيمي شامل لتنفيذ الطاقة المتجددة في أنغيلا. ويقدم التقرير النهائي لذلك المشروع، والذي أُعدّ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، توصيات بشأن السبل الكفيلة بتحديث قوانين الإقليم وأنظمته بهدف تحقيق ترابط بين الطاقة المتجددة وشبكة الكهرباء. ويقدم التقرير أيضا خريطة طريق تتضمن خطة عمل لتنفيذ تلك التوصيات. ومن الفوائد المتوقعة انخفاض فواتير استهلاك الكهرباء وزيادة أمن الطاقة وإيجاد فرص العمل وتحسين البيئة.

رابعا – الأحوال الاجتماعية

ألف – لمحة عامة

٢٧ – يشرف مجلس أنغيلا للضمان الاجتماعي على نظام الضمان الاجتماعي للإقليم. وفي عام ٢٠١٢، تسنى لإدارة التنمية الاجتماعية أن تقدم جميع خدماتها الرئيسية للجمهور، بالرغم من تطبيق تدابير تقشفية. وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن ١٢٠ شخصا تلقوا، في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، مساعدة حكومية بلغ مجموعها ٣٥٠ ٥٥٣ دولارا من دولارات شرق الكاريبي. وفي الفترة نفسها، استفاد ٢٦٨ شخصا من إعفاءات طبية بلغ مجموعها ١,٩ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وبحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر، بلغ كذلك مجموع المساهمات التي قُدّمت إلى الأُسر المحتاجة في شكل قسائم غذاء، زهاء ١٧ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وتبرهن الاستفادة من تلك الخدمات الاجتماعية على أنه رغم عدم وجود أي شريحة من سكان

الإقليم تعاني العوز، فإن الفئات السكانية الضعيفة تعتمد في تلبية احتياجاتها الأساسية اعتمادا كبيرا على الحكومة.

٢٨ - وفيما يخص الأطفال والأسر، استفادت الإدارة من مشروع بريطاني يتعلق بحماية الأطفال في أقاليم ما وراء البحار، الأمر الذي أتاح وضع استمارة للإبلاغ عن إساءة معاملة الأطفال لكي يستخدمها الاختصاصيون. وأُصدر أيضا توجيه في مجال السياسة العامة يتعلق بحماية الأطفال في أنغيلا، وعُمّم على نطاق واسع.

٢٩ - ووافق مصرف التنمية الكاريبي في عام ٢٠١٢، من جانبه، على تقديم منحة مساعدة تقنية لحكومة أنغيلا تعادل ٨١٢ ٢٤٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة لدعم جهودها المتعلقة بالتنمية المستدامة.

باء - التعليم

٣٠ - التعليم في أنغيلا مجاني وإلزامي لمن تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٧ سنة، مما يعود بالنفع على زهاء ٦٠٠ ٢ طالب وطالبة. وذكرت السلطة القائمة بالإدارة أن إدارة التعليم توفر خدمات التطوير المهني المستمر لجميع المدرسين، مع التركيز على توفير الدعم للمدرّسين الجدد. ويشمل هذا التطوير التدريب على أساليب ضبط السلوك الإيجابي.

٣١ - وإضافة إلى ذلك، يقدم كل من إدارة التعليم ومركز التعليم المفتوح التابع لجامعة جزر الهند الغربية، خدمات التعليم العالي في أنغيلا، ويوفران التدريب لمدرّسي المرحلتين الابتدائية والثانوية وبرامج تدريبية على المهارات الأساسية. ويوفر مركز التعليم المفتوح طائفة من برامج التعليم من بُعد للطلاب في الإقليم، استنادا إلى النظام المتبع في جامعة جزر الهند الغربية. وتعاني الكلية المتوسطة لأنغيلا من محدودية قدراتها على توفير فرص تدريب ذوي المهارات المحلية التي تكثر الحاجة إليها في مجالَي الضيافة والسياحة. ويستفيد مواطنو أقاليم ما وراء البحار من معدلات الرسوم التي يسددها الطلاب المحليون في الجامعات البريطانية.

جيم - الصحة العامة

٣٢ - تضطلع هيئة الصحة في أنغيلا بالمسؤولية عن جميع خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والشخصية. وتتولى وزارة التنمية الاجتماعية تنظيم ورصد قطاعي الصحة العام والخاص، بما في ذلك الإشراف على هيئة الصحة، وتضطلع بمهام وضع السياسات والأنظمة المتعلقة بالخدمات الصحية. وعلى نحو ما ورد في تقارير سابقة، تشمل أولويات حكومة الإقليم في مجال الصحة، المبيّنة في الخطة الاستراتيجية للصحة التي تغطي الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤، تعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية. وذكرت

المملكة المتحدة أن ميزانية عام ٢٠١٢ تضمنت مخصصات تبلغ زهاء ١٦ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي لتمويل هيئة الصحة. وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن مبلغا يزيد قليلا على ١,٥ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي قد أُنفق على العلاج الطبي في الخارج.

٣٣ - وتوجد في الإقليم ثلاثة مراكز صحية، بمعدل مركز واحد لكل مقاطعة، بالإضافة إلى مستشفى واحد هو مستشفى الأميرة ألكسندرا. وفي الحالات التي تقتضي عمليات جراحية رئيسية، يُنقل المرضى عادة إلى جزيرة مجاورة.

٣٤ - وفي بيان مؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أبدى المجلس الوزاري المشترك، وهو هيئة تجمع الزعماء والممثلين السياسيين للمملكة المتحدة وأقاليمها لما وراء البحار، بما في ذلك أنغيلا، موافقته على أهمية الأمن الصحي وعلى تحقيق الامتثال، بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٤، لمتطلبات اللوائح الصحية الدولية، وهي صك قانوني دولي يلزم ١٩٤ بلدا، بما فيها جميع الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية. وعلاوة على ذلك، اتفق المشاركون على تحديد واستخدام جميع ما يُتاح من مصادر المساعدة، وبخاصة من منظمات الصحة الإقليمية والعالمية مثل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ووكالات الأمم المتحدة، وذلك من أجل تبادل أفضل الممارسات المتعلقة بالاستراتيجيات والعمليات الصحية، مع التركيز بوجه خاص على معالجة الأمراض غير المعدية، وتحسين تمثيل الأقاليم لدى الهيئات الصحية العالمية والإقليمية وصلاتها بها[٣].

دال - الجريمة والسلامة العامة

٣٥ - ذكرت تقارير إعلامية أن الصليب الأحمر في أنغيلا أعلن، في عام ٢٠١٢، عن انطلاق مبادرة لمنع الجريمة والعنف موضوعها ”بناء مجتمع محلي أكثر أمنا“، بتمويل من مكتب الحاكم، وبدعم من الصليب الأحمر الكندي. ووضع الصليب الأحمر في أنغيلا البرنامج المؤلف من الخطوات التالية بهدف استئصال العنف من الجزيرة: فهم المسألة؛ والإقرار بضعف الأطفال والشباب ومناعتهم؛ وتحديد صكوك الحماية؛ ومباشرة عمليات تشكيل الأفرقة؛ وإنجاز عملية تقييم للمخاطر؛ ووضع السياسات والإجراءات؛ وتثقيف الكبار والشباب والأطفال؛ والاستجابة للكشف عن حالات العنف والإيذاء وتسلّط الأقران والمضايقة؛ ومواجهة التحديات؛ والحفاظ على بيئات آمنة. وما زالت الجرائم المرتكبة

(٣) يمكن الاطلاع على البيان في الموقع التالي:
https://fco-stage.fco.gov.uk/resources/en/pdf/uk-ot-communique.pdf.

ضد الممتلكات مسألة ذات أولوية بالنسبة لقوة الشرطة الملكية في أنغيلا، بحيث إن جرائم السطو على المنازل والسرقة والسلب المسلح تمثل أهم الجرائم المرتكبة.

٣٦ - وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن مجلسا للإفراج المشروط قد أُنشئ في أنغيلا في عام ٢٠١٢. واستفاد أعضاؤه من تدريب قدّمه خبراء من مجلس الإفراج المشروط لإنكلترا وويلز. وسيشرع المجلس في النظر في الدعاوى في عام ٢٠١٣ بمجرد إقرار مشروع قانون ذي صلة بذلك.

٣٧ - وتواصل وحدة الاستخبارات المالية العمل بصفتها السلطة المعنية بالإبلاغ عن غسل الأموال في أنغيلا، وتجري وحدة التحقيق في الجرائم المالية مجموعة واسعة من التحقيقات في الجرائم المالية، بما في ذلك جميع جرائم غسل الأموال وقضايا استرداد الأموال في إطار القانون المدني.

هاء - حقوق الإنسان

٣٨ - ينص دستور أنغيلا على أن لكل شخص في الإقليم الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي، والتمتع بالممتلكات، وبالحماية التي يوفرها القانون، وحرية الضمير والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والحق في أن تُحترم حياته الخاصة والأسرية. وحيثما وُجدت قيود على تلك الحقوق، فهي موضوعة لضمان ألا يؤدي تمتع الفرد بها إلى المساس بحقوق وحريات الآخرين أو بالمصلحة العامة.

٣٩ - وقد وُسّع نطاق تطبيق اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ليشمل أنغيلا. وتسري أيضا على أنغيلا الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ويحق للأفراد رفع دعاوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بعد استنفاد سبل الانتصاف في الإقليم.

٤٠ - ووفقا لما ورد في تقرير وزارة الخارجية والكومنولث المعنون حقوق الإنسان والديمقراطية، الصادر في عام ٢٠١٢، تقع المسؤولية عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في كل إقليم على عاتق حكومة ذلك الإقليم أساسا، بينما تتولى حكومة المملكة المتحدة المسؤولية النهائية عن كفالة أن تفي الأقاليم بالتزاماتها الناشئة عن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي وُسّع نطاقها ليشمل تلك الأقاليم.

خامسا – البيئة

٤١ – الكيانات الرئيسية المعنية بالمسائل البيئية في أنغيلا هي إدارة شؤون البيئة، وإدارة الزراعة، وإدارة مصائد الأسماك والموارد البحرية، وإدارة حماية الصحة، والصندوق الاستئماني الوطني لأنغيلا. وفي عام ٢٠١٢، شاركت أنغيلا في مؤتمر إقليمي للآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك دارت خلاله مناقشات بشأن التخطيط لمصائد أسماك مستدامة وإدارة أخطار الكوارث، ونوقشت كذلك المسائل المتعلقة بتغير المناخ.

٤٢ – وذكرت تقارير إعلامية أن حكومة الإقليم اتفقت في عام ٢٠١٢، مع مبادرة كلينتون للمناخ، على العمل سويا للتصدي لظاهرة التحات الشديد للشواطئ وغيرها من المسائل المتعلقة بتغير المناخ في مناطق، من بينها، شول بي إيست، وشول بي ويست، وبارنس بي، وكوف بيتش، وكروكس بي.

سادسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٤٣ – منذ عام ١٩٩٨، ظل الإقليم عضوا منتسبا في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وحافظ، منذ عام ٢٠١١، على حوار رسمي مع صندوق النقد الدولي.

٤٤ – وتشارك أنغيلا في أعمال الجماعة الكاريبية بصفتها عضوا منتسبا، وهي عضو في مصرف التنمية الكاريبي وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي والآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك.

٤٥ – وتشارك أنغيلا في أعمال منظمة دول شرق البحر الكاريبي بصفتها عضوا منتسبا، وهي عضو في المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي. وفي عام ٢٠١٢، شاركت أنغيلا بصفة مراقب في افتتاح جمعية منظمة دول شرق البحر الكاريبي، التي أُنشئت بموجب معاهدة باستير المنقحة لدعم الأعمال التشريعية التي تضطلع بها المنظمة.

٤٦ – وأنغيلا مرتبطة بالاتحاد الأوروبي، بصفتها إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي تابعا للمملكة المتحدة، ولكنها ليست جزءا منه. وذكرت المملكة المتحدة أنه ما زال يتعين على الإقليم إقامة علاقة مع الاتحاد الأوروبي في سياق اتفاق الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. وترد في الفرع الثاني أعلاه معلومات عن المعونة المقدمة إلى الإقليم على سبيل الهبة من الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٢.

٤٧ - وتتعاون حكومة الإقليم تعاونا مباشرا مع حكومات منطقة البحر الكاريبي وتشارك في المشاريع الإقليمية لشتى المنظمات والوكالات الدولية، بما في ذلك منظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

٤٨ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أصدر المجلس الوزاري بيانا مشتركا، على النحو الوارد في الفقرة ٣٤ أعلاه. وفيه ذكر الزعماء والممثلون السياسيون للمملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أنهم توصلوا إلى اتفاق على العمل سويا لتحقيق أهداف من بينها مواصلة تطوير الصلات مع الأمم المتحدة ووكالاتها وشركائها الإقليميين، ولا سيما في منطقة البحر الكاريبي، وأعربوا عن اعتقادهم بأنه ينبغي للجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار أن ترفع من القائمة أسماء الأقاليم التي تعرب عن رغبتها في ذلك.

سابعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٤٩ - ترد في الفرع الأول أعلاه التطورات المتعلقة بجهود الإصلاح الدستوري ذات الصلة بمركز الإقليم في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٠ - في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أدلى ممثل المملكة المتحدة ببيان أمام اللجنة السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. ووفقا لما جاء في محضر الجلسة (A/C.4/67/SR.5)، ذكر الممثل، في جملة أمور، أن حكومة المملكة المتحدة لا تزال متمسكة بموقفها الثابت إزاء استقلال الأقاليم التي تقوم بإدارتها. فأي قرار بقطع الصلة الدستورية بين المملكة المتحدة والإقليم ينبغي أن يتخذ بناء على الرغبة الواضحة التي يعبّر عنها شعب ذلك الإقليم بصورة دستورية. وحيثما يكون الاستقلال خيارا مطروحا ويجسّد الرغبة الواضحة التي يعبّر عنها شعب الإقليم بطريقة دستورية طلبا للاستقلال، فإن حكومة المملكة المتحدة ستفي بالتزاماتها بمساعدة الإقليم في تحقيقه.

٥١ - وعلاوة على ذلك، أشار الممثل إلى الكتاب الأبيض الذي أصدرته حكومة المملكة المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ وأكدت فيه التزامها بالحفاظ على العلاقة العامة بين المملكة المتحدة والأقاليم. ففي مقدمته، أعربت الحكومة عن اعتقادها بأن الهيكل الأساسي للعلاقات الدستورية هو الهيكل الصحيح: أي أن السلطات تنتقل إلى سلطات الحكومات المنتخبة في

الأقاليم إلى أقصى حد ممكن ينسجم واحتفاظ المملكة المتحدة بالسلطات التي تمكّنها من الاضطلاع بمسؤولياتها السيادية، من أجل تحقيق أهداف من بينها كفالة أن تؤتي الترتيبات الدستورية ثمارها بفعالية تعزيزا للمصالح العليا للأقاليم والمملكة المتحدة. وأقرّت الحكومة بأن من المهم مواصلة إمعان التفكير في العلاقة الدستورية وبأنها ستكفل الإبقاء على حوار بشأن هذه المسائل مع جميع الأقاليم التي ترغب في المشاركة فيه.

٥٢ - ومضى قائلا إن الكتاب الأبيض قد أوضح أن المسؤولية الأساسية لحكومة المملكة المتحدة وهدفها يتمثلان في كفالة الأمن وحسن إدارة الأقاليم وشعوبها. فتلك المسؤولية تنبع من القانون الدولي، بما فيه ميثاق الأمم المتحدة. بيد أن كون الإقليم أحد أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة يستتبع مسؤوليات. وتتوقع حكومة المملكة المتحدة أن تفي حكومات الأقاليم بنفس المعايير العالية مثلما استوفتها في الحفاظ على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والتحلي بالنزاهة في الحياة العامة وتقديم الخدمات العامة بكفاءة وإقامة مجتمعات محلية قوية وناجحة. وستتخذ حكومة المملكة المتحدة إجراءات حازمة وحاسمة إزاء أي فساد أو سوء إدارة يتضح بالدليل وقوعهما في الإقليم. وختم كلامه قائلا إن علاقة المملكة المتحدة بأقاليمها الواقعة فيما وراء البحار لا تزال علاقة حديثة قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق كل إقليم في أن يقرر ما إذا كان يرغب في الإبقاء على ارتباطه بالمملكة المتحدة. وطالما أعربت أقاليم ما وراء البحار عن رغبتها في الإبقاء على تلك الصلة، فإن حكومة المملكة المتحدة ستظل ملتزمة بتنمية تلك الأقاليم ومواصلة توفير أمنها في المستقبل.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٣ - في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، اتخذت الجمعية العامة، بدون تصويت، القرارين ١٣٢/٦٧ ألف وباء، بناء على تقرير اللجنة الخاصة (A/67/23)، والتوصيات اللاحقة الصادرة عن اللجنة الرابعة. ويتعلق الفرع الثاني من القرار ١٣٢/٦٧ باء بأنغيلا. وجاء في فقرات المنطوق من ذلك الفرع أن الجمعية العامة:

١ - **ترحب** بالأعمال التحضيرية التي تم القيام بها لصوغ دستور جديد، وتحث على اختتام المناقشات مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن الدستور، بما في ذلك التشاور العام، في أقرب وقت ممكن؛

٢ - **تطلب** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم فيما يبذله حاليا من جهود بشأن المضي قدما في عملية استعراض الدستور داخليا؛

٣ - **تلاحظ** ما أعربت عنه الجماعة الكاريبية من قلق بالغ من التوتر القائم بين الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم وتدهور ترتيبات الحكم في الإقليم؛

٤ - **تؤكد أهمية** الرغبة التي سبق أن أعربت عنها حكومة الإقليم في أن توفد اللجنة الخاصة بعثة زائرة إلى الإقليم، وتهيب بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد هذه البعثة، إذا رغبت حكومة الإقليم في ذلك، وتطلب إلى رئيس اللجنة الخاصة أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك؛

٥ - **تطلب** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لاستطلاع آراء الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

٦ - **تهيب** بالدولة القائمة بالإدارة أن تساعد حكومة الإقليم على تعزيز التزاماتها في الميدان الاقتصادي، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بمسائل الميزانية، بدعم إقليمي حسب الحاجة والاقتضاء؛

٧ - **ترحب** بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.